المبحث الأول:

مفهوم الحصانات والامتيازات

في واقع الأمر يميز الفقه عادة بالنسبة للحصانات والامتيازات الدبلوماسية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي بين الحصانات والامتيازات الأساسية والامتيازات غير الأساسية. ويكمن هذا التمييز في مدى التزام الدول بمراعاة كل منها، إذ تعتبر الحصانات والامتيازات أساسية، متى اكتسبت حكم القانون بحيث تلتزم الدول باحترامها، ويُعد الإخلال بها إخلالاً بقواعد القانون الدولي، وبالتالي يستتبع مسؤولية الدولة المخلة قانوناً عن النتائج المترتبة عليه وتشمل حرمة ذات الدبلوماسي ومسكنه وعدم الخضوع للقضاء المحلي.

أما الامتيازات غير الأساسية، فهي تلك التي يكون مرجعها إلى مجرد المجاملة، وجرت الدول على مراعاتها، وذلك من أجل توطيد العلاقات بينهما، ويكون ذلك على أساس التبادل ودون إلزام قانوني، ولا يترتب على عدم مراعاتها سوى إمكان المعاملة بالمثل ويدخل في نطاق هذه الامتيازات الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية

المطلب الأول: التعريف بالحصانات والامتيازات

أولاً: تعريف الحصانات

يرجع أصل مصطلح الحصانة في اللغة إلى الفعل حصن، وأصلها يدل على الحفظ والحرز، يقال حصن المكان يحصن حصانة فهو حصين منيع. فالحصانة تدل على المنعة وهي العز والقوة التي تمنع الغير من الوصول إلى من اتصف بإيذاء أو تنقص. وأصل كلمة الحصانة من اللغة اللاتينية Immunité وتعني الإعفاء من أعباء معينة.

وفي تعريف لفظ الحصانة اصطلاحاً لم يرد شيء من النصوص الشرعية ولا في لغة الفقهاء وإنما الذي ورد مصطلح الإحصان والمحصن والمحصنة، فالإحصان وهذه المشتقات تطلق على عدة معان:

- العفاف عن الزنى وتحصين النفس من الوقوع في الحرام ومنه قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ"¹.
- الزواج كما في قوله تعالى: "فَإِذَا أَحْصَنَ"² أي زوجن، ويقال للمرأة محصنة لأنها تستعف بالزواج عن الزنى.

- الحرية فقد ورد لفظ المحصنات بمعنى الحرائر كما في قوله تعالى: "فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ"³.

أما تعريف الحصانة في اصطلاح القانون الدولي فيعني به في الأصل منح حماية المبعوث الدبلوماسي بهدف عدم التعرض لشخصه. فالحصانة الدبلوماسية مصطلح قانوني للامتياز إلى بعض الأشخاص الذين يعيشون في البلاد الأجنبية. وهناك اتفاقيات دولية تنظم معاملة الوكلاء الدبلوماسيين والمكان الذي تشغله السفارات والقنصليات في البلاد الأجنبية.

1 - سورة النور، الآية رقم 23.

2- سورة النساء، الآية 24

3- سورة النساء، الآية 25

والحصانة الدبلوماسية تعني تمتع الممثل الدبلوماسي بقسط وافر من الحرية في اثناء اداء عمله وعلى نحو يرتفع به عن مستوى ما يتمتع به الإنسان العادي من حرية فيما يقوم به من تصرفات، ذلك أن الأعمال التي يقوم بها الممثل الدبلوماسي تختلف في طبيعتها وجوهرها عن تلك التي يمارسها الشخص العادي.

ويعرف " كلاي " الحصانة بأنها مبدأ من مبادئ القانون الدولي الذي يعفى بموجبه بعض مسؤولي الدول الأجنبية من الخضوع لأحكام المحاكم المحلية ومن أمن السلطات بالنسبة لنشاطاتهم الرسمية والى حد كبير فيما يتعلق بنشاطاتهم الشخصية.

ثانياً: تعريف الامتيازات

الامتيازات جمع امتياز من الفعل امتاز، يقال امتاز الشيء إذا بدا فضله على مثله كما يطلق بمعنى انفصل عن غيره وانعزل ومنه قوله تعالى: "وَأَمَّا زَوْجُكَ الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ⁴، أي تميزوا وقيل أي انفردوا عن المؤمنين، فأصلا الكلمة يدل على تزيل شيء من شيء وانفصاله عنه، ومنه قوله تعالى: " لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ"⁵، فالامتياز تدل على التمييز بين الأشياء بعزل بعضها عن بعض أو بتفضيل بعضها على بعض⁶.

ثالثاً: التفريق بين الحصانات والامتيازات

فرقت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بين الحصانات والامتيازات، حيث أكدت أن الحصانات تجد أساسها القانوني في القانون الدولي في حين أن الامتيازات يمنح قسم منها وفقاً للقانون الدولي مثل الإعفاءات الضريبية وقسم آخر منها يكون بمثابة تسهيلات لا يفرضها القانون الدولي على الدولة المعتمد لديها وإنما يشير إليها بأحكام اختيارية حيث يكون الإقرار بها وتحديد نطاق تطبيقها متروكاً للتشريعات الداخلية للدولة المضيفة.

وتكمن المسألة الجوهرية للتفريق بين الحصانات والامتيازات في الأساس القانوني لكل منهما، فالحصانات القضائية تجد أساسها القانوني في القانون الدولي وهي وحدها التي تعد مساساً بسيادة الدولة المعتمد لديها وتفرض عليها بحكم القانون.

على النقيض من ذلك فإن الامتيازات تخضع للقانون الداخلي للدولة المعتمد لديها، إذ يكون لها اختصاص كامل لمنحها إلى الدولة الموفدة، مما يجعلها ملزمة للدولة المضيفة للبعثة وهذا بخلاف الامتيازات التي ترجع إلى قواعد المجاملة أو المعاملة بالمثل أي أن الدولة غير ملزمة بها من الناحية القانونية لأنها هي التي تقررها بإرادتها.

المطلب الثاني: الأساس القانوني للحصانات والامتيازات

اختلف الفقهاء في تبرير الحصانات أو في تكييفها القانوني بعد أن ثبت على مر الأجيال أنها من مستلزمات نظام التمثيل الدبلوماسي وأن للدول جميعاً مصلحة مشتركة في استمرارها لتمكين المبعوثين من القيام بمهامهم على وجه مرغوب فيه. وقد ظهرت ثلاث نظريات مختلفة:

4 - سورة يس، الآية 59.

5 - سورة الأنفال، الآية 37.

6 - لسان العرب 412/5.

أولاً: نظرية امتداد الإقليم:

نادي بهذه النظرية الفقيه " جروسيوس " و " دى مارتين "، وهي تقوم على الافتراض، ومؤداها أن المبعوث الدبلوماسي لم يغادر بلده وأنه يمارس مهامه وكأنه مقيم في دولته وأنه ما زال يخضع للقوانين الوطنية لدولته ولاختصاصها الإقليمي وأن دار البعثة تعتبر جزءاً من أملاك الدولة الموفدة وتخضع لسيادتها.

وهذه النظرية وأن كانت قد لاقت وقتاً ما قبولاً من جانب الفقه والقضاء، فهي اليوم محل نقد واعتراض شديدين. إذ أنها من ناحية لا تمثل الواقع ولا تتفق مع الأوضاع الجارية، ومن ناحية أخرى تسوق إلى حلول ونتائج غير مقبولة إطلاقاً:

- فمن حيث الواقع والأوضاع الجارية فإن القوانين والنظم المعمول بها في الدولة المعتمد لديها تطبق مع البعثة الدبلوماسية الأجنبية كما هو الحال في إقليمها بالكامل إذ يلتزم المبعوث الدبلوماسي بلوائح البوليس في الدولة المبعوث لديها، وأن عليه أداء رسوم محلية معينة تمثل خدمات فعلية يحصل عليها، أو رسوم عقارات إذا كانت من أملاكه في تلك الدولة.

- ومن حيث النتائج التي يسوق إليها اعتبار مقر البعثة مكان أجنبي عن إقليم الدولة التي توجد فيها أنه إذا وقعت جريمة داخل المقر، فحسب هذه النظرية، وجب إخضاعها لقوانين وقضاء الدولة صاحبة البعثة أياً كانت جنسية المتهم، وهي نتائج تتعارض مع سيادة الدولة صاحبة الإقليم. كذلك أنه إذا لجأ مجرم إلى دار البعثة بعد ارتكاب جريمة خارجها لم تستطع السلطات المحلية القبض عليه إلا عن طريق الإجراءات الخاصة بتسليم المجرمين كما لو كان قد فر إلى إقليم أجنبي، وهو كذلك ما يتعارض مع سيادة الدولة صاحبة الإقليم. لهذه الاعتبارات استبعدت نظرية الامتداد الإقليمي كأساس صحيح يمكن أن تستند إليه المزاي والحصانات الدبلوماسية.

ثانياً: نظرية الصفة النيابية أو التمثيلية:

من بين رواد هذه النظرية الفقيه الفرنسي " مونتسكيو " ومن مؤيديها " فاتيل " و " فوشس " وغيرهم. ومؤداها أن الحصانات والامتيازات تستند إلى صفة المبعوث الدبلوماسي باعتبار أنه يمثل دولته نيابة عن رئيسه، وما يقتضيه ذلك من ضرورة احتفاظهم باستقلالهم في أداء مهمتهم وتجنب أي اعتداء عليهم أو على كرامتهم صيانة لكرامة وهيبة الدولة التي يمثلونها. لم تسلم هذه النظرية كذلك من الانتقادات، لأنها تضيق عن تفسير كثير من الأوضاع الجارية عليها العمل فعلاً، مثل:

- الحصانات التي يتمتع بها المبعوث أثناء وجوده في دولة ثالثة مع أنه ليست له قبلها صفة تمثيلية.
- خضوع الشخص الدبلوماسي لبعض الإجراءات التي قد تفرضها الدولة الموفد إليها للصالح العام، كحظر استيراد أشياء معينة، أو حظر التجول، أو إخضاع أملاكه العقارية لقوانين الدولة المتواجد فيها، أو اعتبار إعفائه من أداء الرسوم الجمركية على ما يستورده للاستعمال الشخصي من قبيل المجاملة فقط وبشرط المعاملة بالمثل، ... الخ.

ثالثاً: نظرية مقتضيات الوظيفة.

تعتبر من بين أنجع النظريات في الوقت الحالي، بحيث أنها تفسر الحصانات والامتيازات على أساس واقعي. ومؤداها أن هذه الحصانات والامتيازات ضرورة يقتضيتها قيام المبعوثين الدبلوماسيين بمهامهم ووظائفهم في جو من الطمأنينة بعيد عن كل المؤثرات.

ونظرية مقتضيات الوظيفة هي أسلم النظريات التي يمكن إسناد الحصانات إليها، إذ أن المنظمات الدولية تتمتع حالا بمقتضى اتفاقيات أقرتها الدول الأعضاء فيها بحصانات مماثلة لتلك الحصانات التي تتمتع بها البعثات الدبلوماسية. ولا يتصور إمكان إسناد حصانة دور البعثات التي تشغلها هذه المنظمات في بعض الدول لفكرة امتداد الإقليم حيث لا إقليم تختص به أصلا. كما لا يتصور إمكان إسناد الامتيازات التي يتمتع بها موظفو هذه المنظمات إلى نظرية الصفة النيابية لأنهم لا يؤدون عملهم نيابة عن دولة ما.

وقد أشارت لجنة القانون الدولي في تقريرها المقدم في هذا الشأن إلى الجمعية العامة سنة 1956 واقترحت أن تكون فكرة مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية هي الأساس الذي يمكن أن تستند إليه الاتفاقية الدولية المزمع إبرامها لتقرير الحد الأدنى من المزايا والحصانات التي يجب أن يتمتع بتا المبعوثون الدبلوماسيون حيث يؤدون مهامهم ووظائفهم. وقد أقرتها اتفاقية فيينا للعام 1961 في ديباجتها بقولها " ...أن الغرض من هذه المزايا والحصانات، ليس إفادة الأفراد بل ضمان الأداء الفعال لوظائف البعثات الدبلوماسية بوصفها ممثلة لدولها".